الأمم المتحدة

A/HRC/22/65

الجمعية العامة

Distr.: General
7 February 2013
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، السيد ميشيل فورست

موجز

يؤكد الخبير المستقل في هذا التقرير أن سيادة القانون، بمفهومها الواسع، عنصر أساس وشامل لا بد منه لتنمية هايتي.

ويعدّد الخبير المستقل، في مجال الحقوق المدنية والسياسية، الإنجازات، وكذلك العقبات، في مختلِف الانتخابات، وإصلاح العدالة، ومعهد القضاء، ومكافحة الفساد. ويحلل بعدئذ نظام السجون، والحجز المؤقت المطول، والشرطة. ويبحث أيضاً وضع الأطفال بتحليل قضايا من قبيل التبني، و"الطفل المقيم" (ريستافيك – restavek)، وضحايا الاتجار، لإبراز ضرورة سن قوانين أشد صرامة واستحداث وظائف قضاة الأحداث.

ويتناول الخبير المستقل بعدئذ مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في هايتي، ويقدم توصيات محددة عن الحق في الغذاء، والتعليم، والرعاية الصحية، ويتطرق إلى الكوليرا، والوضع في المخيمات.

ويقترح الخبير المستقل في الختام آلية لنقل الحماية الدولية إلى سلطات هايتي بالتدريج استناداً إلى أربع دعامات: إنشاء منصب مندوب مشترك بين الوزارات معني بسيادة القانون، وتدعيم ديوان المظالم (مكتب حماية المواطن)، ومديرية الدفاع المدني، وإنشاء مكتب لحقوق الإنسان في قلب بور – أو – برانس.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٩	٣
ثانياً –	سيادة القانون	١٠-١٥	٤
ثالثاً –	الحقوق المدنية والسياسية	١٦-٧٦	٥
	ألف– الانتخابات	١٦-٢١	٥
	باء – العدالة	٢٢-٤٠	٦
	جيم– نظام السجون والحجز المؤقت المطول	٤١-٥٤	١٠
	دال – الشرطة	٥٥-٦٥	١٢
	هاء – وضع الأطفال	٦٦-٧٣	١٤
	واو – ديوان المظالم (مكتب حماية المواطن)	٧٤-٧٦	١٦
رابعاً –	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والوضع الإنساني	٧٧-٩٢	١٧
	ألف– الحق في الغذاء، والأمن الغذائي	٧٨-٨٢	١٧
	باء – الحق في التعليم	٨٣-٨٤	١٨
	جيم– الحق في الرعاية الصحية	٨٥-٨٧	١٩
	دال – الكوليرا	٨٨-٨٩	١٩
	هاء – الوضع في المخيمات	٩٠-٩٢	٢٠
خامساً –	الحماية	٩٣-٩٨	٢٠
سادساً –	التوصيات	٩٩-١١٠	٢١

أولاً- مقدمة

١- عملاً بالولاية التي أنشأتها لجنة حقوق الإنسان في قرارها ١٩٩٥/٧٠ وببيان[(١)] رئيس مجلس حقوق الإنسان ("المجلس")، دعا المجلس "أيضاً الخبير المستقل إلى تقديم تقريره إلى الدورة العشرين وإلى التوجه قريباً في بعثة إلى هايتي وتقديم تقرير عنها في الدورة الثانية والعشرين".

٢- ويتناول هذا التقرير الفترة ما بين حزيران/يونيه ٢٠١١ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، ويتضمن قائمة توصيات مقدمة إلى حكومة هايتي وإلى المجتمع الدولي.

٣- وكانت آخر بعثة قام بها الخبير المستقل إلى هايتي في الفترة الممتدة من ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١ ديسمبر ٢٠١٢. وأقام في بور - أو - برانس وانتقل إلى كاب - هايتيان. ويود الإعراب عن امتنانه للهايتيين، وعددهم كبير، الذين التقاهم أثناء زيارته، وفي باريس وجنيف.

٤- ويود الخبير المستقل أن يعرب عن شكره أيضاً لسلطات هايتي التي وفرت أفضل الظروف لبعثته. وهو يشعر بالامتنان للرئيس ميشيل مارتيلي، ولرئيس الوزراء لوران لاموت، ولأعضاء الحكومة الآخرين، ولأعضاء البرلمان، الذين قابلهم لصراحتهم وملاحظاتهم المفيدة. ويحيّي أيضاً قرارهم تعيين وزيرة لحقوق الإنسان ومكافحة الفقر المدقع، وهو قرار يستجيب لإحدى توصياته الرامية إلى أن تصبح حقوق الإنسان برنامجاً شاملاً.

٥- واجتمع الخبير المستقبل أيضاً بالممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (بعثة الأمم المتحدة في هايتي)، ماريانو فرناندز، ونائبيه، كيفين كيندي، ونايجل فيشر، ويود أن يتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء فريقهما لما قدموه من دعم فعال.

٦- ويتوجه الخبير المستقل بالشكر أيضاً إلى مسؤولي المؤسسات الرئيسية للأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية الذين أتيحت له فرصة مقابلتهم، وأعضاء السلك الدبلوماسي الموجودين في بور - أو - برانس ونيويورك، الذين تمكن في مناسبات عديدة من تبادل الآراء معهم بشأن دور المجتمع الدولي في هايتي وأساليب عمله.

٧- ويود الخبير المستقل أخيراً أن يعرب مرة أخرى عن امتنانه لموظفي الأمم المتحدة الذين عمل معهم والذين أطلعوه على المعلومات المتاحة لديهم وعلى خبراتهم، وأن يشيد بكفاءتهم المهنية وتصميمهم وشجاعتهم. فأعضاء فرع "حقوق الإنسان" وفرع "العدالة" ببعثة الأمم المتحدة في هايتي لم يدخروا وسعاً في دعمه، سواءً في بور - أو - برانس أو في جميع المناطق التي زارها، وأطلعوه على تقييمهم للحالة ولتطور الإصلاحات الجارية. ويود أن يذكّر بأن هذين الفرعين هما شريكان لا غنى عنهما في أداء المهمة التي أوكلها إليه المجلس.

---

(١) A/HRC/PRST/19/2.

٨- وفي عام ٢٠١٢، أصاب إعصار ساندي السكان بقسوة مرة أخرى، وأدى إلى تفاقم الأحوال المعيشية لأضعف الفئات، الأمر الذي جلّى، أكثر من ذي قبل، الصلة بين انعدام الأمن والفقر المدقع، الذي هو السبب الرئيس للعنف الذي يتعرض له أفقر الناس. وينتظر سكان هايتي أن تُفتح صفحة جديدة من حياة البلد تتسم بإعادة الإعمار، والنمو الاقتصادي، وسيادة القانون. و"يعيش ٨ ملايين هايتي من أصل ١٠ ملايين دون كهرباء. ولا يعرف ٥ ملايين القراءة ولا الكتابة، ويعيشون في الظلام ليل نهار. ويعيش ٨ هايتيين من أصل ١٠ بأقل من دولارين في اليوم. ويتحكم ٢ في المائة من الهايتيين في ٦٩ في المائة من الثروة الوطنية. ومن بين ٤,٦ ملايين عامل، لا يعمل منهم في إطار منتظم سوى ٢٠٠ ٠٠٠. ويعيش ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من أصحاب الشهادات الجامعية في الخارج"[٢].

٩- وإذا كان الخبير المستقل أعرب، في تقريره الأخير، عن ارتياحه لبدء إصلاحات أساسية في مجال سيادة القانون، فإن تشخيصه في هذا التقرير متباين بعض الشيء. صحيح أنه أنجزت بعض الأمور من الناحية الشكلية، لا سيما بفضل البرامج الأساسية التي استهلها الرئيس ورئيس الوزراء في المجال الاجتماعي للقضاء على الفقر المدقع[٣]، لكن الوضع، من الناحية العملية، يبدو جامداً لأسباب عدة، منها التأخّر في صرف المبالغ التي تعهد المجتمع الدولي بدفعها.

ثانياً- سيادة القانون

١٠- إن سيادة القانون عنصر أساسي من عناصر الأمن الإنساني، لكن الأمن الإنساني لا ينحصر في إرساء سيادة القانون. إن إرساء سيادة القانون هو في المقام الأول إيجاد دولة يحكمها القانون، دولة تقترح فيها الحكومة القوانين، التي يصوت عليها البرلمان، والتي تطبقها السلطة التنفيذية تحت رقابة البرلمان.

١١- وهكذا لا يمكن قصر مسألة سيادة القانون على الإصلاحات اللازمة للمؤسسات القضائية والمنظومة الجنائية والشرطة ونظام السجون من أجل توفير سبل التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وممارستها.

---

(٢) رسالة من الرئيس مارتيلي عن الوضع العام في البلد أثناء الدورة الافتتاحية للبرلمان في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. www.parlementhaitien.ht.

(٣) ضُمت العديد من تدابير المساعدة الاجتماعية ("تي مانمان شيري" (Ti Manman Cheri)، و"أبا كرانغو" (Aba Grangou)، و"كوري ليديكاسيون" (Kore Ledikasyon)، و"كوري إيكونومي فاميليال" (Kore ekonomi familyal)) لفائدة الهايتيين الذين يعيشون دون عتبة الفقر المدقع في إطار البرنامج الاستراتيجي "أودي بيب" (EDE PÈP). ويعتمد هذا البرنامج على تحويل مبالغ نقدية إلى الأمهات، والطلبة، والمسنين، والمعوقين، والمساعدة الغذائية لمن يعانون الفقر المدقع، والتلاميذ، والتعليم المجاني للأطفال، ومحو أمية البالغين، وأخيرا إنعاش الاقتصاد المنزلي في المناطق الريفية والحضرية.

١٢- وإرساء سيادة القانون يعني أيضاً حسن أداء المؤسسات والدوائر العامة التي يجب أن تكفل، إلى جانب أمن الأشخاص والأموال، ممارسة جميع المواطنين مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الذي صدق عليه برلمان هايتي. وقد سمح هذا الإجراء السياسي لحكومة ميشيل مارتيلي بإرسال إشارة واضحة بشأن عزم الحكومة والبرلمان ورغبتهما في تحسين الحالة الاجتماعية الاقتصادية في البلد.

١٣- وينبغي أيضاً أن تسترشد المؤسسات الدولية أو الثنائية بهذا النهج الشامل عند تحديد برامجها الخاصة بالتعاون أو المساعدة التقنية بحيث تيسَّر للجميع، تدريجياً، لا سبل العدالة فحسب، وإنما أيضاً التعليم والاستفادة من النظام الصحي والحصول على مياه الشرب وخدمات الإصحاح والسكن الصحي واللائق ودخل العمل والتدريب.

١٤- لذا شدد الخبير المستقل، في مقابلاته مع الرئيس مارتيلي أو مع رئيس الوزراء أو وزراء حكومتهما، على أن يشير هؤلاء تحديداً إلى سيادة القانون في وثائقهم البرنامجية. فبحوزة كل وزير جزء من الصورة النهائية لما ينبغي أن تكون عليه سيادة القانون في هايتي، دون أن يتصور حقيقةً مكانه ومسؤوليته في إرساء سيادة القانون هذه.

١٥- ولهذا السبب، ولتحقيق الاتساق بين جميع الوزارات في إرساء سيادة القانون، اقترح الخبير المستقل تعيين مندوب مشترك بين الوزارات معني بسيادة القانون، أو نائب لرئيس الوزراء مكلف بسيادة القانون، يعمل تحت إشرافه من دون أن يحل محله، ويكلف خصيصاً بحفز أنشطة الوزراء وتنسيقها في هذا المجال، ويتصرف على نحو يسمح بأن تأخذ كل لبنة مكانها من البنيان، كي تستمر سيادة القانون في الأمد البعيد.

ثالثاً- الحقوق المدنية والسياسية

ألف- الانتخابات

١٦- يحيّي الخبير المستقل الانخراط السياسي للممثل الخاص للأمين العام في هايتي، ماريانو فرناندز، ونائبيه، لمساعدة الرئيس مارتيلي، في الأشهر التي تلت انتخابه، على اتخاذ القرارات الصعبة أحياناً. فالاستقرار السياسي وحسن سير عمل السلطات الثلاث شرطان لا بد منهما للاستعاضة عن الوجود الدولي في هايتي، في وقت تتعالى فيه من جديد أصوات تنادي بمغادرة بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

١٧- وفي أيار/مايو ٢٠١٢، انقضت ولاية ١٠ أعضاء في مجلس الشيوخ كانوا انتخبوا في عام ٢٠٠٦، فتقلص عدد أعضاء المجلس بمقدار الثلث، الأمر الذي تعذر معه تشكيل أغلبية مستقرة تسمح بالتصويت للإصلاحات اللازمة التي اقترحها الرئيس مارتيلي.

وبالمثل، أثار مشاعر وعدم فهم المجتمعين الوطني والدولي قرار الحكومة الاستعاضة عن كل العُمدات تقريباً، البالغ عددهم ١٢٠، والذين انتخبوا في عام ٢٠٠٦ أيضاً وانتهت ولايتهم منذ مدة طويلة.

١٨- فمنذ انتخابه، ضاعف المجتمع الدولي جهوده لإتمام بناء النظام المؤسسي في هايتي، لا سيما إنشاء مجلس الانتخابات الدائم، الذي ينص عليه دستور عام ١٩٨٧. فحتى ذلك التاريخ، لم يكن ينظم الانتخابات سوى مجلس انتخابي مؤقت، دائم التعرض للطعن، والتشكيك في مصداقيته، والاشتباه في تلاعباته أو مناوراته السياسوية.

١٩- وفي آب/أغسطس ٢٠١٢، عين الرئيس مارتيلي رسمياً ٦ أعضاء في مجلس الانتخابات الدائم من أصل ٩، وثبتهم في مناصبهم، منهم ٣ يمثلون السلطة التنفيذية، و٣ المجلس الأعلى للسلطة القضائية. وقد عُد قيام ٤ أعضاء في المجلس الأعلى للسلطة القضائية من أصل ٩، في أول الأمر، بتعيين ٣ ممثلين للسلطة القضائية قراراً غير قانوني أفضى إلى استقالة عضوين من أعضاء المجلس.

٢٠- وفي ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، وقع ممثلو السلطتين التشريعية والتنفيذية مذكرة تفاهم بشأن إنشاء هيئة انتقالية جديدة لمجلس الانتخابات الدائم مكلفة بتنظيم الانتخابات التشريعية الجزئية والبلدية والمحلية المقبلة. وعلى غرار مجلس الانتخابات الدائم، ستكون الهيئة الانتقالية مكونة من ٩ مستشارين، تعينهم السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والمجلس الأعلى للسلطة القضائية. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، أكد هذا الأخير أن أعضاءه الثلاثة في الهيئة الانتقالية هم الأشخاص الثلاثة الذين عينهم أثناء الجولة الثانية من الاقتراع.

٢١- وليس للخبير المستقل أن يتخذ موقفاً من احتمال إبرام اتفاق سياسي بين الحكومة والبرلمان؛ لكن، مهما كانت الصيغة المختارة، يوصي بأن تلتزم بما ينص عليه الدستور إلى أقصى الحدود، وأن تسمح بتنظيم انتخابات شفافة بسرعة وتحت رقابة المجتمع الدولي من أجل ملء شواغر مجلس النواب، وتنظيم انتخابات محلية، الأمر الذي يسمح بالعودة إلى الشرعية الدستورية.

باء- العدالة

٢٢- **إصلاح القضاء.** إصلاح القضاء منذ عدة سنوات هو العنصر الأساس في تقارير الخبير المستقل. ولذا انصب اهتمام الخبير المستقل، في بعثته الأخيرة، على تنفيذ توصيات التقارير السابقة في هذا الميدان.

٢٣- ومنذ اعتماد خطة السنوات الثلاث للإصلاح القضائي التي يرد وصفها في وثيقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر، واعتماد القوانين الثلاثة المتعلقة باستقلال القضاء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، تحققت إنجازات فعلية أشير إليها في تقارير الخبير المستقل المتعاقبة.

٢٤- ومن أولويات الرئيس مارتيلي المعلنة إرساء سيادة القانون. ورحب الخبير المستقبل علناً بقرار الرئيس وضع حد لثماني سنوات من الفراغ المؤسسي بتعيينه في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ المحامي جان أنيل أليكسس جوزيف رئيساً لمحكمة النقض، وكذا قاضي المحكمة ومفوض الحكومة لديها. وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠١٢، أي بعد ٥ سنوات من سن القانون المؤسس للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، أنشأت الحكومة المجلس، الأمر الذي أدى إلى فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية لأول مرة.

٢٥- ويذكّر الخبير المستقل بأن ذلك هو في الواقع حجر الزاوية لإصلاح القضاء في هايتي، ومن ثم فهو أحد عناصر العودة إلى ظروف تسمح بالتطلع إلى تنمية مستدامة للبلد. فرئيس محكمة النقض هو في الوقت نفسه رئيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية ومجلس إدارة معهد القضاء. ومع ذلك، استقال عضوان من المجلس الأعلى للسلطة القضائية بُعيد أسابيع قليلة من تعيينهما، الأمر الذي يعرض نجاح الإصلاح للخطر.

٢٦- وذكّر الخبير المستقل، أثناء لقاءاته بسلطات هايتي، بتطلعات سكان هايتي الكثيرة إلى أن يشهدوا إصلاحات القضاء بالتدريج. ويذكر أيضاً بأهمية الشروع في العملية من القمة بتفعيل المجلس الأعلى للقضاء، وذلك بتزويده بميزانية وموارد بشرية ومادية تسمح له بالعمل وبأداء دوره الحاسم الأهمية في عملية تعيين القضاة الهايتيين واعتمادهم.

٢٧- فالنظام القضائي لا يزال مختلاً إلى حد بعيد؛ وقد أفاضت التقارير الكثيرة التي أعدها خبراء ومنظمات المجتمع المدني عن الموضوع في الإشارة إلى مكامن ضعفه الرئيسة. ومع أن الإحصاءات المقدمة تُظهر تقدماً حقيقياً، سواء على مستوى محاكم أول درجة أو على مستوى محاكم الاستئناف أو بخصوص المثول الشخصي أمام القضاء، تظل الجهود المطلوب بذلها كثيرة لكي تؤدي مؤسسة القضاء عملها بوتيرة معقولة.

٢٨- فالأمراض، مثل الفساد، وبطء الإجراءات المفرط، والإخلال بالواجب، وسوء استخدام الأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات والقانون الجنائي، والجهل بالعقوبات البديلة للسجن، كل ذلك معروف، وكذلك وسائل العلاج. ولا يسع الخبير المستقل إلا أن يذكّر بتوصياته الكثيرة الواردة في تقاريره السابقة في هذا المجال، وأن يطلب وضعها موضع التنفيذ.

٢٩- ودهش الخبير المستقل، أثناء زياراته الأخيرة، لشهادات قضاة ينظرون في جرائم خطيرة أشاروا إلى خشيتهم من انتقام من يُشتبه في أنهم ارتكبوها. فقد ذكر كثيرون منهم استحالة إقامة العدل وهم يتعرضون لتهديدات صريحة تمسهم أو تمس أفراد أسرهم. ويوصي الخبير المستقل بتوفير حماية خاصة للقضاة بمختلف درجاتهم والشهود المعنيين بأخطر الجرائم.

٣٠- للأسف، لا تزال ممارسات تعيين أعضاء الهيئات القضائية وعزلهم لأسباب حزبية أو سياسية مستمرة، وهي ممارسات ما فتئ المراقبون أو أعضاء المجتمع المدني يدينونها. وقد أُبلغ الخبير المستقل بحالات عدة[٤] إبان زيارته الأخيرة.

---

(٤) لا سيما حالة قاضي التحقيق الذي قيل إنه لم يعين إلا للإفراج عن كاليكستي فالانتان، المتورط في اغتيال أوكتانول دوريسان، وهو تاجر شاب من فون باريزيان (Fond Parisien).

٣١- ولا تزال منظمات المجتمع المدني أو ديوان المظالم يدينان التوقيف أو الاحتجاز غير المشروع أو التعسفي، بناء على طلب مفوضين حكوميين. فلا يُعقل، في دولة يحكمها القانون، أن يشعر المسؤولون عن تطبيق القوانين بأن من الجائز لهم ألا يحترموا القانون وألا ترد المؤسسة القضائية على أفعالهم. فهذا مؤشر إضافي على فوضى المؤسسة القضائية ما دام الإفلات من العقاب سائداً.

٣٢- ويقترح الخبير المستقل أن يرسل وزير العدل والأمن العام تعميماً إلى مفوضي الحكومة يذكّرهم فيه بسياسة العقوبات التي يود تطبيقها، وأن يسارع إلى إنشاء المفتشية القضائية التي ستكلف بتقييم الطريقة التي تسيّر بها المنظومة العقابية أو لا.

٣٣- **معهد القضاء**. لا يزال المعهد يعمل بصعوبة، رغم دعم المجتمع الدولي الكبير. وشارك الرئيس مارتيلي في أيار/مايو ٢٠١٢ في تسليم الشهادات إلى الفوج الرابع من موظفي الهيئات القضائية في هايتي. وكان الاحتفال من الأهمية والرمزية بمكان، إذ إنه يتعلق بالفوج الأول الذي يتم تخريجه منذ قانون عام ٢٠٠٧ الذي يمنح صفة قانونية للمعهد. وتلقى القضاة العشرون تدريباً نظرياً وتطبيقياً في فرنسا في المعهد الوطني للقضاء، قبل إكمال تدريبيهم في بور - أو - برانس. ومن المعتزم مواصلة هذه المرحلة المهمة بأفواج أخرى، لكن الخبير المستقل يود التذكير بوجود سبيلين إضافيين ليصبح المرء موظفاً قضائياً في هايتي: مسابقة الالتحاق بمعهد القضاء، والدورات التدريبية لفترات اختبارية. ولو توقفت الاستثناءات مما ينص عليه القانون بشأن الالتحاق بالمعهد، إذَن لتعززت العدالة في هايتي.

٣٤- **مكافحة الفساد**. كلما زار الخبير المستقل البلد، صُدم بمدى تفشي الفساد في المؤسسات القضائية. وترد إليه باستمرار شهادات عدة تثبت استشراء الفساد في جميع المستويات. ويذكّر بأن مكافحة الفساد مدرجة منذ سنوات في خطة عمل وزارة العدل والأمن العام، وأن تقييم تنفيذها سيكون بلا أدنى شك إنجازاً بالغ الأهمية.

٣٥- وكانت الخطب المتتالية التي ألقاها الرئيس بريفال، ثم مارتيلي، توحي بإعطاء إشارة واضحة ومتجددة إلى الرغبة السياسية في جعل مكافحة الفساد هدفاً استراتيجياً. فالعمليات التي شُنت مؤخراً في حزيران/يونيه ٢٠١٢ في بور - دو - بي (Port-de-Paix) تبين جلياً أنه متى كانت إرادةٌ سياسية، تحققت نتائج فورية. ويرحب الخبير المستقل بإرادة التعزيز المؤسسي لقدرات التحقيق لدى الشرطة والقضاء في لجرائم الدولية وجرائم الفساد والجرائم السياسية، وبتخصيص الموارد البشرية والمالية الكافية لوحدة مكافحة الفساد وللوحدة المركزية للتحريات المالية. فهذا هو بالضبط النوع من الإشارات الذي يترقبه المجتمع الدولي في ميدان مكافحة الفساد.

٣٦- ويذكّر الخبير المستقل أيضاً بواجب المنتخَبين والموظفين العموميين أن يعلنوا عن ثرواتهم، لكن منذ سن القانون المتعلق بالإعلان عن الثروة لعام ٢٠٠٨، لم تسجل وحدة مكافحة الفساد سوى ٥٦٢ موظفاً عمومياً أتموا الإجراءات التي ينص عليها القانون[٥].

(٥) تصريح مدير وحدة مكافحة الفساد، أنطوان أوتوريست، في إذاعة ميتروبول يوم ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

٣٧- وعن المعالجة القضائية، يذكّر الخبير المستقل في الختام بأن سرعة إنشاء دوائر متخصصة تكون مكلفة بمعالجة بعض الجرائم الجسيمة ذات المدلول السياسي بالإضافة إلى الجرائم ذات الطابع الاقتصادي والمالي ستكون بلا أدنى شك وسيلة من وسائل مكافحة الفساد مكافحة أكثر فعالية. وتتمثل مهمة هذا الجهاز المتخصص، الذي يتألف من قضاة يعاونهم محققون مؤهلون ويتميزون بالكفاءة، في النظر في جرائم الاختطاف والاحتجاز غير المشروع والبالغ الخطورة والجرائم الجسيمة ذات المدلول السياسي وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وسيكون مكلفاً أيضاً بالنظر في الجرائم ذات الطابع الاقتصادي والمالي، وإخفاء الأموال، وغسل الأموال.

٣٨- **العدالة الشعبية**. كثيراً ما يُبلَّغ عن حالات عدة من "القصاص الغوغائي" على يد السكان. وتزايدُ هذه الحالات مرتبط بانعدام الثقة في قدرة الشرطة والقضاء، لأن أعمال العنف والقصاص الغوغائي هذه لا يُفتح بشأنها أي تحقيق ولا يعاقب مرتكبوها. ويدرك الخبير المستقل أن ملاحقة مرتكبي هذه الأفعال قضائياً مسألة صعبة غالباً، إذ إن الأمر يتعلق بجمهرة من المجهولين، وغالباً ما يفضل الناس إخفاء أسماء الجناة، ولكن يجب الإسراع في فتح تحقيقات، وعلى السلطات العليا للدولة أن ترسل إشارة واضحة تبين أنه لا يحق لأي شخص أن يقتصّ لنفسه في دولة القانون.

٣٩- ويرحب الخبير المستقل بأنشطة الوقاية التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة في هايتي للتذكير بالحق في الحياة ودور السلطة القضائية، ويوصي بأن يدعم المانحون بالمال دورات تدريبية كي يتسنى تكثيرها في جميع أنحاء البلاد.

٤٠- **المساعدة القانونية**. لا يزال نظام المساعدة القانونية الوطني يعمل في كثير من الدوائر القضائية بواسطة مكاتب المساعدة القانونية، إما بمعونة مكتب بور - أو - برانس، وإما بواسطة التمويل الدولي. وكان الخبير المستقل في أحد تقاريره السابقة[٦] لفت انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى هشاشة النظام الذي لم يُنشأ إلا بفضل تمويل الاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، الذي يحل محله مؤقتاً اتحاد أمم أمريكا الجنوبية[٧] وفرع الحد من العنف الأهلي. ومن اللازم أن تواصل بعثة الأمم المتحدة في هايتي دعمها هذا النظام الذي يقدم المساعدة لعدد كبير من المتقاضين، ريثما يُنشأ، قانوناً، نظام وطني حقيقي للمساعدة القانونية تحت رقابة الدولة الهايتية.

---

(٦) A/HRC/17/42، الفقرة ٤٧.

(٧) Unión de Naciones Suramericanas.

جيم- نظام السجون والحجز المؤقت المطول

٤١- من العناصر التي تتردد كثيراً التلازُم بين الحجز المؤقت المطول ومشكلات الاكتظاظ في السجون. ففي كل زيارة، يقضي الخبير المستقل وقتاً غير يسير في أماكن الحرمان من الحرية، ومراكز الشرطة، والسجون، ولا يلاحظ أي تحسن يذكر.

٤٢- ففي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، كان يقبع في السجون، البالغ عددها ١٧ سجناً، ٨٦٠ ٨ شخصاً، مقارنة بـ ٩٣٥ ١ في عام ٢٠٠٤. وعن الأماكن، اقتُرح على الحكومة خطة تقضي بإنشاء ٧٠٠ ٥ مكان جديد في السجون، الأمر الذي تمس إليه الحاجة لأن عدد السجناء في تزايد.

٤٣- فالمساحة المتاحة للمحتجزين والمتهمين لم تتغير، ولا يزال يبلغ متوسطها ٦٠ سم^{٢}، و٣٤ سم^{٢} فقط في سجن آنس آ فو (Anse à Vaux)، علماً بأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر توصي بأن تتاح لكل محتجز، في أوقات الأزمات الحادة، مساحة لا تقل عن مترين مربعين[٨]. ورغم جهود المجتمع الدولي واللجنة الدولية للصليب الأحمر، التي يود الخبير المستقل أن يشيد بها إشادة خاصة، يظل السجن في هايتي مكاناً قاسياً ولا إنسانياً ومهيناً. فالسجن ينبغي ألا يكون مكاناً للمعاناة، وإنما محلاً لسلب الحرية حيث تُكفل جميع الحقوق، إلا حرية التنقل.

٤٤- وظروف الصحة والرعاية هشّة للغاية عموماً، رغم مساعدات اللجنة الدولية للصليب الأحمر والتجهيزات التي تمّت في بعض السجون، نظراً لأن عدد الأطباء والممرضين جعل الحصول على الرعاية، في حال وجودها، يقتصر على علاج أعراض الأمراض الشائعة. ويوصي الخبير المستقل بتزويد السجون بما يكفي من الأدوية والمنتجات الصيدلانية، إضافة إلى الأغذية على نحو يكفل للمحتجزين الحق في الحصول على الرعاية والغذاء.

٤٥- واستؤنف بناء سجن هينش (Hinche) وقت كتابة هذا التقرير، بعد أن توقف فترة طويلة لأسباب إدارية أو ميزانية سخيفة، إذ إن الميزانية المرصودة لذلك حولت لأغراض أخرى.

٤٦- ولاحت بارقة أمل بافتتاح سجن "لاكروا دي بوكي" (Croix des Bouquets) مؤخراً، الأمر الذي يُنْبئ عما يمكن أن يكون عليه نظام للسجون في هايتي يقوم على التقيد بالمعايير الدولية في هذا المجال. ويشكر الخبير المستقل المانحين، وعلى رأسهم كندا، على هذه المبادرة، ويذكّر مجدداً بأن السجن ينبغي أن يكون المكان الأول الذي تتم فيه إعادة إدماج المدانين والمحتجزين.

---

(٨) « Eau, assainissement, hygiène et habitat dans les prisons» (2004), p. 19.

٤٧- ويشي بناء سجن "لاكروا دي بوكي" بإمكانية تحسن ملحوظة، لكن بناء هذا السجن لا يمكن أن يلبي لوحده على نحو مُرض احتياجات البلد الضخمة. لقد بني بناء جيداً، وصمم تصميماً حسناً، ولكن تبيّن وقت تدشينه أنه إن لم تُبذل جهود جبارة لتشغيله، ربما تبخّرت كل الآمال التي عُقدت عليه، بسبب قلة التمويل. ولا تسمح له الإمكانات البشرية والأمنية والميزانية الموفرة له في الوقت الراهن بأن يعمل وفقاً للمعايير التي حددت له.

٤٨- وأثار الخبير المستقل الموضوع مع محاوريه الهايتيين والدوليين فأوصى بأن تُرصد مبالغ إضافية لهذه المؤسسة، وإن كانت ميزانية ٢٠١٢-٢٠١٣ لا تتضمن اعتماداً محدداً يسمح بتشغيلها، ربما في شكل دعم في الميزانية، ليتسنى لها أداء دورها كمؤسسة نموذجية. ويود الخبير المستقل تحذير المجتمع الدولي الذي يستعد لتمويل بناء سجون عدة، بأنه إن لم يُستطع الانتهاء من برنامج "لاكروا دي بوكي" على النحو الذي صيغ به في البداية، فإن الأمل الذي عقد على هذه المؤسسة للارتقاء بمستوى السجون في هايتي تدريجياً سيتبخر.

٤٩- فالوضع في السجون لا يزال يعد من قبيل المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، بمفهوم اتفاقية مناهضة التعذيب. ويوصي الخبير المستقل دولة هايتي بأن توقع هذه الاتفاقية وتصدق في الوقت نفسه على البروتوكول الاختياري الملحق بها. ويمكن في وقت لاحق أن تؤدي أمينة المظالم (حامية المواطن)، التي تنشط أيضاً في السجون، في بور - أو - برانس وفي المقاطعات، دور الآلية الوطنية لمنع التعذيب، ومن ثم تستطيع أن تزور جميع أماكن الحرمان من الحرية. ويقترح الخبير المستقل على السلطات الهايتية أن تشرع في التفكير في هذا الميدان بالتعاون الوثيق مع رابطة منع التعذيب التي راكمت خبرة حقيقية في هذا المجال معترفاً بها دولياً[٩].

٥٠- ويذكّر الخبير المستقل بالطلب الذي قدمه إلى الحكومة داعياً إياها إلى تعديل دستور عام ١٩٨٧ بحيث تصبح إدارة السجون مستقلة عن الشرطة الوطنية الهايتية، وترفع تقاريرها مباشرة إلى وزارة العدل والأمن العام.

٥١- ثم إن من شأن وضع قانونٍ أساسي يتعلق بالسجون ويقوم على الحقوق أن يُنبئ عما ينبغي أن يؤول إليه نظام السجون الذي خضع للإصلاحات في هايتي، ويحدد المعيار في مجال الصحة، والوجبات الغذائية، وحق العائلات في الزيارة.

٥٢- وتثبت جميع الدراسات أن سبب اكتظاظ السجون يرجع في المقام الأول إلى الحجز المؤقت المطول. ويختلف معدل الحجز المؤقت كثيراً باختلاف الدوائر القضائية، رغم عمل اللجان التي تنعقد وتفرج عن المتهمين الذين لا ملفات لهم أو من قضوا مدة السجن المحكوم بها عليهم. إن المثير للانتباه أولاً هو التباين الشديد بين بور - أو - برانس والمقاطعات. فمعدل الحجز المؤقت يناهز ٩٠ في المائة في بور - أو - برانس، مقابل ٥٧ في المائة فقط في الأقاليم. ويذكّر الخبير المستقل برغبته في أن تموَّل دراسة أدق تسمح بتقديم حلول لكل دائرة قضائية على حدة، عوضاً عن توصيات فضفاضة ولا تستجيب لمختلِف الأوضاع.

---

(٩) http://www.apt.ch/en/opcat.

٥٣- فعلى القضاء أن يفكر في أسلوب مختلف لمعالجة موضوع السجن، لا سيما تناوله على المراحل الثلاث التالية: قبل إصدار الحكم؛ ولدى إصداره؛ وعندما يكون الشخص في الحبس في مرحلة ما بعد الحكم. وتستلزم كل مرحلة مجموعة من الأفكار والحلول الموجودة أصلاً، لكنها غير منفذة أو لا توجد بعد في هايتي لكن بلداناً أخرى تعمل بها. ويولي الخبير المستقل أهمية بالغة لإصلاح القانون الجنائي الذي قد يتضمن مجموعة من التدابير المطلوب تطبيقها.

٥٤- ومهما يكن من أمر، فإن معالجة مسألة الحجز المؤقت المطول تستوجب أولاً وقبل كل شيء التصدي بقوة أكبر للفساد في الجهاز القضائي، وحسن تدبير وقت قضاة المحاكم وأعضاء النيابة، وإعمال جميع أحكام قانون التحقيقات الجنائية بالمزيد من الفاعلية، ومن ذلك إحضار الأشخاص أمام القاضي، وإعادة النظر في قانون العقوبات بحيث ينص على أحكام جديدة مثل المثول الفوري والعقوبات البديلة للاحتجاز، من قبيل التنبيه إلى مراعاة القانون أو خدمة المجتمع.

دال- الشرطة

٥٥- لا تزال مؤسسة الشرطة تثير مخاوف شديدة رغم الإصلاحات الجارية منذ سنين. فحالة سيرج ديموستين، الذي عذب حتى الموت في مركز شرطة بيتيونفيل (Pétionville) قصد إرغامه على الاعتراف بتورطه المزعوم في اغتيال غيتو توسان، ليس حالة معزولة للأسف. ويرد أسبوعياً في تقارير فرع حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة في هايتي حديث عن لجوء الشرطة إلى التوقيف غير المشروع والتعسفي، والحجز المؤقت المطول في بعض مراكز أو مخافر الشرطة، ورفض تسليم شهادات في حالات الاغتصاب، وتحرش الشرطة، وسوء معاملة الشرطة أو تعاملها الوحشي.

٥٦- وإذا أخِذت هذه التقارير مجتمعةً، تَبيّن استمرار مناخ موبوء، على "المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية" الجديدة أن تعالجه. وقد تفاقم الوضع الأمني، وبلغ عدد القتلى بوسائل عنيفة مثل الرصاص والسلاح الأبيض، مستويات مخيفة، وعاد الخوف. ولا يمكن لإفلات منتهِكي الحقوق الأساسية من العقاب إلا أن يؤدي إلى عودة العنف وازدياده. ولا بد من إجراءات صارمة وواضحة، وقرارات لا مساومة معها، لإظهار تصميم السلطات الهايتية على التصدي للقضية بجدية.

٥٧- وكرر الخبير المستقل، أثناء لقاءاته برئيس الوزراء، إعرابه عن ارتياحه لدعم المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية، وتعيين ٦ مفتشين عامين، مع أنه لاحظ استمرار خضوع المفتشية لسلطة المدير العام للشرطة الوطنية الهايتية. ومن شأن اعتماد قانون جديد للشرطة أن يتخطى هذه الصعوبة ويسمح من ثم بأن تكون المفتشية تابعة لوزارة العدل والأمن العام وترفع لها التقارير مباشرة.

٥٨- ويظل إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية في صلب شواغل المجتمع الدولي؛ وقد جعل الخبير المستقل من معالجة هذه المسألة محوراً ذا أولوية لا في تدخلاته في بور - أو - برانس فحسب، بل أثناء لقاءاته بـ "مجموعة أصدقاء هايتي" إبان تنقلاته في نيويورك أيضاً.

٥٩- ويشدد مجلس الأمن، في كل قرار من قراراته التي تمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي، على أهمية إتمام خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية؛ هذه الخطة التي هي أحد عناصر قرار انسحاب البعثة من البلد. وفي أثناء نظر مجلس الأمن مؤخراً في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن الوضع في هايتي[١٠]، اتُّخذ قرار تأييد "الأهداف والالتزامات المدرجة في المشروع المشترك لخطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦"[١١]. وشدد مجلس الأمن على ضرورة توفير حكومة هايتي والجهات المانحة الدعم الميزني الكافي لجعل قوام أفراد الشرطة (...) يبلغ ما لا يقل عن ١٥ ٠٠٠ فرد بحلول عام ٢٠١٦، وتوفير القدر الكافي من القدرات اللوجستية والإدارية، وإعمال المساءلة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، وتطبيق إجراءات مُحكَمَة للفرز، وتعزيز إجراءات الاستقدام والتدريب، مع التركيز على الوحدات المتخصصة[١٢].

٦٠- وتعد خطة الإصلاح التي اعتمدتها حكومة هايتي وتفاوضت بشأنها مع بعثة الأمم المتحدة في هايتي طموحة جداً، لكنها تتناسب مع الرهانات المتمثلة في أن تتمكن هايتي من تحقيق أمنها في كل المجالات، وإمداد الشرطة بعدد من الأفراد المنتظمين انتظاماً تاماً في الخدمة لا يقل عن ١٥ ٠٠٠ فرد بحلول عام ٢٠١٦. ويرحب الخبير المستقل بالقرار المتخذ في إطار الاستراتيجية الرامية إلى نشر أفراد الشرطة المدرَّبين حديثاً في جميع أنحاء البلد، والتأكد من تغطية خطة نشر الشرطة الأقسام البلدية البالغ عددها ٥٧٠.

٦١- **"التحقق" من أفراد الشرطة**. شدد الخبير المستقل في تقاريره السابقة كثيراً وبانتظام على البلوغ بعملية التحقق منتهاها، وهي عملية يتعاون على إجرائها كل من الشرطة الوطنية الهايتية وشرطة الأمم المتحدة. وكان أعرب عن مخاوفه من أن تتراجع حكومة هايتي أمام القرار السياسي الصعب، والخطير أحياناً، المتمثل في إقالة أفراد الشرطة الذين لا يستوفون شروط الشرطة الديمقراطية. لذا، يرحب بقرار السلطات الهايتية إقالة ٧٩ شرطياً ارتكبوا أعمال فساد[١٣]، من بينهم كثير من كبار الضباط والمفتشين العامين للشرطة[١٤]. ومع ذلك، ينبغي إتمام عملية "التحقق". إنه إجراء صارم من شأنه أن يرسل إشارة واضحة إلى أفراد الشرطة الهايتيين من جميع الرتب بأن سلوكهم يجب أن يكون مثالياً. وينبغي أن تكون تلك العملية مستمرة بحيث يستعيد السكان الثقة اللازمة في شرطتهم الوطنية.

---

(١٠) S/2012/678.

(١١) S/2012/743.

(١٢) المرجع نفسه.

(١٣) استطاع الخبير المستقل أن يحصل على نسخة من أسباب تسريح أفراد الشرطة الـ ٧٩ هؤلاء: "التزوير واستعمال وثائق مزورة، وترك المخفر، والسطو المسلح، والاعتداء، والاغتصاب، والتورط في الاتجار بالمخدرات، وتقديم شهادات نهاية التعليم الثانوي (البكالوريا) المزورة، والإهمال أثناء العمل، والتواطؤ في هروب سجناء، في جملة أمور".

(١٤) إذا كان الخبير المستقل قد سُر بهذا القرار الصادر عن أعلى سلطات الدولة، فإنه يأسف على نشر قائمة أسماء أفراد الشرطة الذين سرحوا في الصحافة قبل أن يبلَّغ بعض المتهمين منهم بالقرار.

٦٢- وفي الختام، يوصي الخبير المستقل بإعداد دراسة مستقلة تقيّم الكيفية التي تمت بها عملية "التحقق" في هايتي لإبلاغ الأمم المتحدة واستخلاص العبر لبعثات أخرى لحفظ السلام تكلف بالمهمة نفسها.

٦٣- **أوجه الخلل في أداء الشرطة**. بصرف النظر عن حملة التطهير الجارية، استرعي انتباه الخبير المستقل إلى أوجه الخلل وانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في بعض وحدات الشرطة الوطنية الهايتية وإداراتها. فقد قيل إن إدارة بعض مراكز الشرطة تُعهد إلى مفتشي شرطة، في حين أن عشرات مفوضي الشرطة غير مكلفين بأي وظيفة[١٥]. ويقال إن عمل المفتشية العامة للشرطة الوطنية الهايتية، التي تؤدي منذ عام ٢٠٠٤ دور شرطة الشرطة، لا يتقيد بالمادة ٣٩ من قانون إنشاء الشرطة الوطنية الهايتية وتنظيمها وعملها[١٦].

٦٤- **برنامج الحد من العنف الأهلي**. نجحت بعثة الأمم المتحدة في هايتي في تنفيذ هذا البرنامج الذي يهدف إلى القضاء على العنف المستشري في "سيتي سولي" و"مارتيسان"، وينبغي أن يظل أحد العناصر الرئيسة لتحقيق الاستقرار والأمن في البلاد. وهو يرمي إلى إيجاد بؤر نمو اقتصادي لإخراج بعض أفراد العصابات من عنف هذه العصابات، لا سيما الشباب والنساء. ففي عام ٢٠١١، فتح البرنامج أولى مكاتب توظيف الشباب وتوجيههم في بور - أو - برانس وكاب - هايتيان. ويأسف الخبير المستقل لعدم إقامة البرنامج شراكة دائمة مع ما كان يسمى اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقال المسؤولون إن ٧٠ في المائة من موظفيهم شباب هايتيون مدرَّبون تدريباً جيداً وقادرون تماماً على أداء دور آلية الإنذار المبكر بمشكلات العنف والأمن.

٦٥- ويوصي الخبير المستقل أيضاً بمواصلة وتطوير العمل الذي يضطلع به المرصد الوطني للعنف والجريمة، الذي أنشأته وساندته جامعة هايتي الحكومية بدعم من المركز الدولي لمكافحة الجريمة[١٧].

هاء- وضع الأطفال

٦٦- في حزيران/يونيه ٢٠١٢، أثناء الاحتفاء بيوم حقوق الطفل في هايتي، صدقت الجمعية الوطنية الهايتية على اتفاقية لاهاي بشأن حماية الطفل والتعاون في مجال التبني على الصعيد الدولي المعقودة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٣. وأعيد النظر منذئذ في نص القانون عن التبني في هايتي، الذي سبق أن صوت له مجلس النواب وقُدم إلى مجلس الشيوخ، بقيادة معهد

(١٥) رسالة من الشبكة الوطنية لحقوق الإنسان إلى المدير العام للأمن الوطني، مؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(١٦) المرجع نفسه.

(١٧) المركز الدولي لمكافحة الجريمة منظمة غير حكومية مقرها مونتريال، وينصب عمليها كليا على منع الجريمة والأمن المحلي.

الرفاهية الاجتماعية والبحوث، بدعم من اليونيسيف وبعثة الأمم المتحدة في هـــايتي بحيـــث يكون القانون أكثر توافقاً مع اتفاقية لاهاي بشأن التبني الدولي. وقدم المعهد المذكور الصيغة النهائية إلى مجلس الشيوخ في ٢٠ تشرين الأول/نوفمبر ٢٠١٢، لكن نص القانون لا يزال في المجلس حتى تاريخ هذا التقرير.

٦٧- ويرحب الخبير المستقل بتركيز جميع الإجراءات المتعلقة بالتبني من الآن فـــصاعداً في يد معهد الرفاهية الاجتماعية والبحوث، الأمر الذي من شأنه أن يضع حداً لممارسة اختيـــار المتبنّين الأطفال مباشرة من دور الأيتام والحضانات، وكذا المزايدات المالية المرتبطة بالتبني في هايتي. ثم إن من شأن إعداد سلطة مركزية قائمةً معدةً سلفاً تضم الأطفال الذين يمكن تبنيهم أن يسمح بتجنب التبني الدولي للأطفال الذين قد تكون دورُ رعاية الأطفال خدعت والديهم أو لأن الوالدين، بكل بساطة، رأوا أن فقرهم المدقع يحول دون تربيتهم أطفالهم. ومن شـــأن هذا القانون الجديد، في الختام، أن يسمح بعدم اللجوء إلى التبني إلا كملاذ أخير وكتـــدبير يرمي إلى حماية الطفل.

٦٨- ومنذ آذار/ماس ٢٠١٢، لاحظت منظمات عدة[١٨] تشتغل بالطفولة تزايد أعـــداد "الأطفال المقيمين" الذين يتركون مساكنهم للعيش في الشارع حيـــث يتعرضـــون للعنـــف والاستغلال وغيرهما من أشكال الاعتداء. ويبدو أن فئات الأسر التي تـــستقبل "الأطفـــال المقيمين" تغيرت كثيراً في السنوات الأخيرة. فمن أسر موسرة إلى حد مـــا إلى أســـر أكثـــر حرماناً حيث يتعرض الأطفال إلى مخاطر أكبر.

٦٩- ويبدو أيضاً أن التوزّع الجغرافي للظاهرة تغير هو الآخر. فبعد أن كان الأطفال يأتون من المناطق الريفية ويرسلون عادة إلى المراكز الحضرية الكبرى (بور - أو - برانس أو كاب - هايتيان)، تزايد عدد الأطفال في المدن الأصغر حجماً. ويأمل الخبير المستقل أن تعَد دراسة حقيقية عن هذه التغيرات، كي يتسنى تحسين وسائل مكافحة هذه الظاهرة، ويـــشجع وزير الشؤون الاجتماعية والعمل على معالجة هذه المسألة في قانون العمل قيد المراجعة.

٧٠- وتشير منظمات عدة تعمل على الحدود مع الجمهورية الدومينيكية[١٩]، خاصـــة في منطقة مالباس، إلى استمرار الاتجار بالأطفال عـــبر الحـــدود قـــصد اســـتغلالهم جنـــسياً أو لاستخدامهم سُخْرة. ويوصي الخبير المستقل بتدعيم الإطار القانوني والإجراءات، وبإضفاء طابع رسمي على العلاقات التي بدأت أصلاً بين معهد الرفاهية الاجتماعية والبحوث (هايتي) والمجلس الوطني للطفولة والمراهقة (الجمهورية الدومينيكية) بحيث يعتمد البلدان إطاراً ثنائيـــاً لمكافحة الظاهرة.

---

(١٨) لقاءات مع اليونيسيف والمنظمة الدولية للرؤية العالمية.

(١٩) المنظمة الدولية للرؤية العالمية، وفريق مساندة العائدين واللاجئين.

٧١- وقدمت الحكومة إلى البرلمان مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالبشر، خاصة النساء والأطفال، عملاً ببروتوكول باليرمو الذي صدقت عليه هايتي. ومن شأن القانون أن يسمح خاصة بتجريم الاتجار بالأطفال، لأن الشرطة كثيراً ما تُضطر إلى الإفراج عن المتهمين لعدم وجود أهلية لذلك في قانون العقوبات. وكانت الشرطة قبلذاك تعد الاتجار والاختطاف شيئاً واحداً، الأمر الذي يصعب إثباته في الغالب عندما يكون والدا الطفل هما اللذان سلّماه إلى الشخص المعني. ويوصي الخبير المستقل بالتعجيل بنشر تلك القوانين في "لو مونيتور" (*Le Moniteur*) (الجريدة الرسمية لجمهورية هايتي) وبثّها في جميع أنحاء البلد.

٧٢- ويبطّئ عدم وجود استراتيجية حكومية في مجال عدالة الأحداث تأثير اللجنة القطاعية المكلفة ببحث الموضوع. ويوصي الخبير المستقل بسن قانون حقيقي للطفل يركز على الأطفال المستضعفين ويكون أوسع نطاقاً من مجرد قانون.

٧٣- ومع أن محاكم الأحداث في بور - أو - برانس وكاب هايتيان (Cap Haitien)، تعمل، فإن الجلسات غير منتظمة. فنسبة ٨٢ في المائة من الأطفال المسجونين محتجزون مؤقتاً، علماً بأن عدد الأطفال الجانحين الإجمالي (أقل من ٢٥٠) لا يبرر هذا البطء. ومع أنه يوصى بمبدأ الاستعجال في كل الإجراءات القضائية المتعلقة بالأطفال، فإن توزيع الملفات على النحو الذي يأخذ به قاضي قضاة المحكمة الابتدائية يبدو أنه لا يعطي الأولوية للأطفال، لا سيما أن بعض قضاة الأحداث جد منشغلين وتأتي وظيفة قاضي الأحداث في المرتبة الثانية لديهم. ويوصي الخبير المستقل بتعيين قضاة منتدبين للأحداث حيثما لا توجد محكمة للأحداث، كيلا يستمر قضاة الصلح، الذين ليست لديهم دائماً معرفة جيدة بإجراءات قضاء الأحداث، في إصدار أوامر احتجاز الأطفال على ارتكابهم مخالفات بسيطة دون عَوْد إليها.

واو- **ديوان المظالم** (مكتب حماية المواطن)

٧٤- أصبح ديوان المظالم جزءاً لا يتجزأ من الفضاء المؤسسي، وأصبح يرحَّب بالعمل الذي تضطلع به أمينة المظالم في جميع أنحاء البلاد. ويشكر الخبير المستقل المجتمع الدولي والمنظمات الدولية التي استثمرت مبالغ كبيرة غالباً في دعم عملها وتعزيز فعاليته. ويرحب أيضاً بالدعم المشترك من المنظمة الدولية للفرنكوفونية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل وضع مشروع قانون أساسي يعيد النظر في رسالة ديوان المظالم بحيث يتوافق عمله مع مبادئ باريس. وتملك فلورانس إيلي، أمينة المظالم، كل الخصال والسلطة والخبرة اللازمة لتصبح هذه المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان مكاناً للحماية من التعسف وانتهاكات حقوق الإنسان.

٧٥- وإن توفير الموارد المالية والبشرية، وإنشاء مكاتب إقليمية لتقريب المؤسسة من السكان - وإن كان مندوبو الديوان في كاب - هايتيان لا تتوفر لهم بعد مكاتب - يسمح بالتطلع، على المدى البعيد، ولا سيما في إطار بعثة الأمم المتحدة في هايتي، إلى أن يتسنى للهايتيين أن يخاطبوا أمين المظالم المعني بشؤونهم في كل أنحاء البلاد كلما كانوا ضحايا سوء الإدارة أو كلما انتهكت حقوقهم الأساسية انتهاكات جسيمة.

٧٦- ويوصي الخبير المستقل ديوان المظالم بأن يتخذ الإجراءات اللازمة لدى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، كي يصبح عمله متوافقاً مع مبادئ باريس[٢٠]. وينبغي أن يصبح الديوان على الأجل البعيد الآلية الوطنية لحماية حقوق الإنسان في هايتي، وسبيل الانتصاف من سوء الإدارة، والآلية الوطنية لمنع التعذيب المشار إليها آنفاً، وربما الآلية الوطنية للحماية المنصوص عليها في المادة ٣٣ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيكون هذا التوافق مهما بقدر ما يصبح الديوان الآلية الوطنية للحماية في إطار البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب عندما تصدق عليه هايتي.

رابعاً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والوضع الإنساني

٧٧- عملاً بإعلان رئيس مجلس حقوق الإنسان[٢١]، ولتلبية الطلب المتزايد في هايتي على أن تتعلق سيادة القانون أيضاً بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، شرع الخبير المستقل في وضع إطار مفاهيمي يسمح بإثبات كيف يمثل التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية في هايتي أحد الرهانات الرئيسة لخروج البلد من الأزمة. وأوردَ ذلك بكل وضوح في القرار الذي اعتمده مجلس الأمن والذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي[٢٢].

ألف- الحق في الغذاء، والأمن الغذائي

٧٨- دشّن الرئيس مارتيلي برنامجاً لمكافحة الجوع وسوء التغذية "آبا غرانغو" (Aba Grangou) مستوحياً مثال برنامج "قطع دابر الفقر" الذي وضعه رئيس البرازيل لولا. وتهدف الحكومة إلى استعادة التحكم في التمويل الدولي لمكافحة الجوع وتنسيقه وتوجيهه. وبرعاية من السيدة مارتيلي، أنشئت لجنة وطنية لمكافحة الجوع وسوء التغذية تضم ممثلين للرئاسة، ورئاسة الوزراء، و٩ وزارات. ويهدف هذا المشروع الطموح إلى تقديم المساعدة إلى أشد الناس ضعفاً لتيسير سبل حصولهم على الطعام، واستهلال برامج استثمار في الزراعة لزيادة الإنتاج الوطني من المواد الغذائية، وتحسين الخدمات الأساسية.

٧٩- ويثير اجتماع إعصاري إسحاق وساندي وموجة الحر الشديد في آب/أغسطس ٢٠١٢ مسألة أمن البلد الغذائي. ففي أعقاب إعصار إسحاق، أكد الخبراء الذين سئلوا عن الموضوع أن الإنتاج الزراعي لا يسمح بتغطية أكثر من نصف احتياجات البلد من

---

(٢٠) http://www.unhchr.ch/huridocda/huridoca.nsf/(Symbol)/A.RES.48.134.Fr?OpenDocument.

(٢١) A/HRC/PRST/19/2.

(٢٢) S/2012/743.

الغذاء. أضف إلى ذلك أن مختلِف المشكلات التي يطرحها توفر المواد الغذائية المحلية في الأسواق المحلية والزيادة الكبيرة في أسعار المنتجات الغذائية وارتفاع قيمة الدولار أضرت كثيراً بوضع أفقر الناس وأشدهم ضعفاً الذين يعانون أوضاعاً صعبة للغاية في محافظات الجنوب والغرب.

٨٠- ويتفق الخبراء أيضاً على التأكيد على أن الأضرار التي تسببت فيها العاصفتان المداريتان إسحاق وساندي بلغت قيمتها ١٠٤ ملايين دولار. وحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية[٢٣]، تضرر نحو مليوني شخص مباشرة من إعصار ساندي، وكان لزهاء ١,٦ مليون شخص احتياجات طارئة من الأمن الغذائي، والزراعة، والمأوى، والخدمات الصحية، والماء الصالح للشرب. وأودت العاصفة بحياة ٦٠ شخصاً، وأصابت بأضرار بالغة البنى التحتية، والطرق، والمدارس، والمشافي. وفسدت نسبة ٧٠ في المائة من المحاصيل في جنوب البلاد، لا سيما في المناطق المعروفة عموماً بأنها مناطق احتياطي البلد من المواد الغذائية، ودمر أكثر من ٠٠٠ ١٨ سكن أو تضرر بشدة.

٨١- ويشجع الخبير المستقل البلدان المانحة على دعم عمليات إنعاش الزراعة عن طريق برامج المساعدة التقنية الرامية إلى تيسير سبل تسويق المنتجات الغذائية في الأسواق المحلية والدولية. ولما كانت هايتي بلداً شديد التعرض للكوارث الطبيعية، فإنه ينبغي تعزيز برامج الحد من آثار تلك الكوارث وحماية أشد الناس ضعفاً.

٨٢- ويقترح الخبير المستقل في الختام أن تستعين الحكومة بخبرة خبير الأمم المتحدة المستقل المعني بالحق في الغذاء، الذي يعرّف هذا الحق بأنه "الحق في الحصول بانتظام وباستمرار ودون قيود على غذاء مناسب وكاف كماً وكيفاً، سواء مباشرة أو بوسائل مالية لشرائه، ويتفق مع التقاليد الثقافية للشعب الذي ينتمي له مستهلك الغذاء والذي يكفل حياة جسدية ونفسيه، فردية وجماعية، تضمن ازدهار العيش والتحرر من الخوف"[٢٤].

باء- الحق في التعليم

٨٣- جعل الرئيس مارتيلي من الحق في التعليم إحدى أولويات ولايته الأربع، واستطاع عشرات آلاف الأطفال الاستفادة من التعليم المجاني بتمويل جزئي من ضريبة على العائدات من الاتصالات بالوسائل المنقولة. ويرحب الخبير المستقل بالإرادة التي أبدِيت لتجسيد وعد مهم بجعل الحق في التعليم حقيقة بواسطة التعليم المجاني للجميع. لكن المشاكل كثيرة، ابتداء بالمباني المدرسية غير الملائمة في معظمها - ٦٠ في المائة من مؤسسات التعليم تقع في مبان غير مناسبة (كنائس صغيرة أو مستودعات) يضم كل فصل منها حتى ٧٥ تلميذاً - وتعوزها المواد التربوية، ونحو ٩٠ في المائة من المدارس مدارس خاصة.

---

(٢٣) Bulletin Humanitaire OCHA No. 23 : Octobre 2012.

(٢٤) http://www.srfood.org/index.php/fr/right-to-food.

٨٤- ويذكّر الخبير المستقل بأنه لا بد لإعمال الحق في التعليم، من توفير تعليم جيد؛ ويدرك ضخامة المهمة التي تنتظر الحكومة لسنوات عدة لإعادة تأسيس نظام تعليم متكامل يتضمن نظاماً جيداً لتدريب المعلمين، وتفتيشاً تربوياً فعالاً، وتنسيق البرامج التعليمية. وتعمل اليونسكو أصلاً، عن طريق برنامجها للتعليم للجميع، على مساعدة الحكومة في هذه المبادرة الواسعة النطاق.

جيم- الحق في الرعاية الصحية

٨٥- أظهر وصول كثير من المنظمات الدولية الطبية، والتعبئة الرائعة للحكومات عقب زلزال عام ٢٠١٠، ثم وباء الكوليرا، الضرورة الملحة لإعادة بناء نظام صحي متكامل، ميسور للجميع دون تمييز، ومن دونه يكون الحق في الرعاية الصحية حبراً على ورق. أضف إلى ذلك أن عدداً كبيراً من الأطباء والعاملين في مجال الصحة الهايتيين اختاروا العمل في الخارج، بسبب عدم وجود آفاق مهنية، الأمر الذي حرم السكان خدماتهم.

٨٦- ومنذ مغادرة كثير من منظمات الطوارئ البلاد، أصبح الوضع صعباً، وتوقفت مجانية الخدمات الصحية التي سُنت في عام ٢٠١٠، الأمر الذي حرم عشرات آلاف الناس الاستفادة من خدمات صحية جيدة. ولا ينفك الوضع الصحي يتفاقم بالتدريج، وتظل الميزانية المخصصة للنظام الصحي جد متواضعة، ولا يمكنها تلبية الاحتياجات الضخمة. ولا يمكن لتدهور المالية العامة المقترن بالوضع الاقتصادي إلا أن يثير قلق الخبراء الهايتيين والدوليين في الموضوع.

٨٧- ولا يسع المشافي العامة أن تعمل من دون إمكانات. فعدم وجود هياكل صحية في المناطق البعيدة عن العاصمة يحرم في الواقع جزءاً كبيراً من السكان الخدمات الصحية، علماً بأن معدل وفيات الأطفال في هايتي هو أحد أعلى المعدلات في منطقة الكاريبي[٢٥].

دال- الكوليرا

٨٨- حتى كتابة هذا التقرير، خلفت الكوليرا نحو ٠٠٠ ٨ ضحية، وأصابت زهاء ٠٠٠ ٦٧٠ بالمرض. وأمام هذا الوضع المأساوي، قرر الأمين العام اتخاذ مبادرة دولية وحشد قدر كبير من الأموال. وفي سياق يتسم بأزمة اقتصادية عالمية عامة، وأمام تزايد الطلبات لتمويل قضايا متعددة، يطلب الخبير المستقل إلى الدول أن تكون سخية في مكافحة المرض الذي بدأ يتفشى.

(٢٥) نحو ٦٠ في الألف.

٨٩- ويظل موضوع الأسباب التي أدت إلى ظهور الوباء فجأة في هايتي ملحاً، ولا يزال محل تعبئة هامة. وإذ يأسف الخبير المستقل لتوظيف بعض المنظمات الموضوع لأغراض سياسية، فإنه يدرك الحاجة إلى الحقيقة والتعويض المحتمل التي عبر عنها الضحايا أو أسرهم. ويذكّر بأن الصمت أسوأ الأجوبة.

هاء- الوضع في المخيمات

٩٠- يظل الوضع في المخيمات، والإجلاء القسري، وعدم وجود حلول دائمة، موضوعات تثير قلقاً بالغاً، رغم المبادرات التي اتخذتها الحكومة بدعم من المجتمع الدولي. ويمثل تلقي الأشخاص الذين يعيشون في المخيمات الخدمات الأساسية تحدياً كبيراً. ويوصي الخبير المستقل بعثة الأمم المتحدة في هايتي بأن تستعين مجدداً بالمقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق والمقرر الخاص المعني بالمشردين داخلياً لتقديم خبرتيهما وتجربتيهما إلى حكومة هايتي. ويوصي أيضاً بإعداد دراسة لتحليل وضع الأشخاص الذين غادروا المخيمات.

٩١- وازداد عدد الأسر الوحيدة العائل التي تعيش في المخيمات، خاصة لأن الاستراتيجيات التي وضعت في مخيمات الانتقال يبدو أنها تؤثر في انفصال الأسر وتفككها. فالرجال يتركون المخيمات ويهملون أسرهم بحثاً عن العمل. ويفضي ذلك إلى زيادة عدد النساء اللواتي أصبحن ربات أسر واضطُررن إلى إعالة أسرهن بأنفسهن.

٩٢- وتشير منظمات عدة تعمل في المخيمات إلى أنها سجلت زيادة في أعمال العنف الجنساني والاستغلال الجنسي في المخيمات في بداية العملية الانتقالية. وتبقى الصعوبة الكبرى هي متابعة الحالات المسجلة، وتلقي الخدمات، وإفلات الجناة من العقاب. ويبدو، في كثير من الحالات، أن السكان يخشون التظلم من مرتكبي أعمال العنف بسبب قلة الثقة في الشرطة أو العدالة. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠١٢، نظراً إلى انخفاض عدد المخيمات التي أخذت بالبرامج الانتقالية، قد يكون عدد الحالات تقلص بسبب حضور أفضل للشرطة وبعثة الأمم المتحدة في هايتي في المخيمات وحولها.

خامساً- الحماية

٩٣- منذ شباط/فبراير ١٩٩٣، أي منذ أكثر من ٢٠ عاماً، يعيش سكان هايتي في ظل الحماية الدولية للأمم المتحدة، وامتدت هذه الحماية إلى مجالات عدة بسبب سلسلة الكوارث التي حلّت بالبلد. ويدرك الجميع أن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر، ولكن يجب في الوقت نفسه استيفاء بعض الشروط لنقل الحماية الدولية لسلطات هايتي بالتدريج، وهو ما يرد في "خطة المرحلة الانتقالية" المذكورة في وثيقة مجلس الأمن S/2012/743.

٩٤- ولتوفير هذه الحماية، اقترح الخبير المستقل على رئيس الوزراء آلية تتألف من أربعة أركان:

٩٥- لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بسيادة القانون تحت سلطة مندوب من تلك الوزارات يتبع مباشرة لرئيس الوزراء، أو تحت سلطة نائب لرئيس الوزراء، للتأكد من أن جميع الوزارات، بما فيها الوزارات المعنية بالشؤون الاجتماعية، تلزم إداراتها بالعمل على إعمال سيادة القانون.

٩٦- تعزيز عمل ديوان المظالم لتوفير الحماية من سوء الإدارة والتعسف في استعمال القانون، في كل أنحاء البلاد.

٩٧- الحماية من المخاطر الطبيعية، وتعزيز مديرية الدفاع المدني المكلفة بتحسين تنسيق خطط الطوارئ.

٩٨- وأخيراً، ينبغي لفرع حقوق الإنسان، في أفق مغادرة بعثة الأمم المتحدة في هايتي، أن ينشئ من الآن مكتباً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في قلب بور - أو - برانس، لأن هايتي ستظل تحتاج إلى الحماية الدولية.

سادساً- التوصيات

سيادة القانون:

٩٩- (أ) **الإشارة صراحة إلى سيادة القانون في الوثائق البرنامجية للحكومة؛**

(ب) تعيين مندوب مشترك بين الوزارات معني بسيادة القانون أو نائب لرئيس الوزراء يعمل تحت السلطة المباشرة لرئيس الوزراء، ومكلف حصراً بحفز أعمال الوزارات وتنسيقها لإرساء سيادة القانون.

الحقوق المدنية والسياسية

١٠٠- الانتخابات:

اعتماد حل يتقيد تقيداً صارماً بأحكام الدستور ويسمح بالتعجيل بتنظيم انتخابات شفافة، تحت رقابة المجتمع الدولي، لشغل الشواغر في مجلس النواب وتنظيم انتخابات محلية، الأمر الذي يسمح بالعودة إلى الشرعية الدستورية.

١٠١- العدالة:

(أ) مواصلة جهود إصلاح العدالة، خاصة عن طريق تنفيذ التوصيات الكثيرة الواردة في تقارير الخبير المستقل السابقة؛

(ب) إعمال المجلس الأعلى للسلطة القضائية، بإمداده بالميزانية والموارد البشرية والمادية اللازمة؛

(ج) توفير حماية خاصة للقضاة والموظفين القضائيين الذين ينظرون في أخطر الجرائم، وللشهود الذين يشهدون في تلك القضايا؛

(د) التشديد على السياسة الجزائية المنشودة بواسطة توجيه تعميم من قبل وزارة العدل والأمن العام إلى مندوبي الحكومة؛

(هـ) الإسراع في إنشاء المفتشية القضائية لتقييم الطريقة التي تعمل بها المنظومة الجنائية أو لا تعمل؛

(و) وضع حد للاستثناءات في مجال توظيف موظفي القضاء؛

(ز) تكثيف مكافحة الفساد؛

(ح) تقييم تنفيذ سياسة مكافحة الفساد؛

(ط) تعميم إعلان الموظفين العموميين لثرواتهم؛

(ي) الإسراع بإنشاء دوائر قضائية متخصصة معنية بمعالجة بعض الجرائم الخطرة ذات الصبغة السياسية والجرائم ذات الطبيعتين الاقتصادية والمالية؛

(ك) التذكير بمنع اقتصاص المرء لنفسه والتعجيل بإجراء تحقيقات منهجية في حالات القصاص الغوغائي؛

(ل) تأمين الدعم المالي من الجهات المانحة للدورات التدريبية التي تنظمها بعثة الأمم المتحدة في هايتي من أجل تعميمها في جميع أنحاء البلاد؛

(م) الإبقاء على دعم البعثة لنظام المساعدة القانونية.

١٠٢- نظام السجون والحجز المطول:

(أ) الحرص على أن تكون السجون أول مكان لإعادة إدماج المدانين والمحتجزين، وعلى احترام حقوقهم الأساسية فيها؛

(ب) إمداد السجون بكميات كافية من الأدوية والمواد الصيدلانية، إضافة إلى الغذاء؛

(ج) رصد ما يكفي من ميزانية وموارد بشرية ومادية لسجن لاكروا دي بوكي حتى يتسنى له أن يشتغل وفق المعايير المحددة مسبّقًا؛

(د) توقيع اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق بها والتصديق عليهما؛

(هـ) التفكير في استحداث آليات وطنية لمنع التعذيب وتعزيزها، لا سيما بالتعاون الوثيق مع رابطة منع التعذيب؛

(و) تعديل التشريعات لفصل إدارة السجون عن إدارة الشرطة الوطنية الهايتية وربطها بوزارة العدل والأمن العام؛

(ز) سن قانون أساسي خاص بنظام السجون وفق نهج يقوم على الحقوق؛

(ح) إعداد دراسة مقارنة عن الحجز المؤقت المطول في كل دائرة قضائية؛

(ي) الحرص على أن يراعي إصلاح القانون الجنائي مراعاة تامة الإصلاحات الضرورية الخاصة بنظام السجون وبالحجز المطول (إدراج أحكام جديدة، مثل المثول الفوري والعقوبات البديلة للسجن).

١٠٣- الشرطة:

(أ) تعديل التشريعات بحيث تصبح المفتشية العامة للشرطة الوطنية تابعة لوزارة العدل والأمن العام بدل أن تكون تابعة مباشرة للمدير العام للشرطة الوطنية الهايتية؛

(ب) الانتهاء من عملية "التحقق" من أفراد الشرطة؛

(ج) إعداد دراسة مستقلة عن تنفيذ عملية "التحقق" من أفراد الشرطة؛

(د) تدارك أوجه الخلل والتصدي لانتهاكات الحقوق المستمرة في بعض وحدات الشرطة وبعض الإدارات؛

(هـ) مواصلة دعم برنامج الحد من العنف الأهلي؛

(و) مواصلة العمل الذي يضطلع به المرصد الوطني للعنف والجريمة وتطويره.

١٠٤- وضع الأطفال:

(أ) إعداد دراسة عن تطور وضع "الأطفال المقيمين" لتكييف وسائل مكافحة هذه الظاهرة؛

(ب) اغتنام فرصة تنقيح قانون العمل كي تعالج وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هذا الوضع؛

(ج) ترسيخ تشريعات وإجراءات مكافحة الاتجار بالأطفال عبر الحدود بين هايتي والجمهورية الدومينيكية بهدف استغلالهم جنسياً أو استخدامهم؛

(د) التعجيل باعتماد مشروع القانون عن مكافحة الاتجار بالبشر، لا سيما النساء والأطفال، والإعلان عنه على نطاق واسع يشمل أنحاء البلاد قاطبة؛

(هـ) سن قانون حقيقي للطفل؛

(و) تعيين قضاة أطفال منتدبين حيثما لا توجد محكمة للأحداث.

١٠٥- ديوان المظالم (مكتب حماية المواطن):

(أ) الطلب إلى لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أن تنظر في تقيد ديوان المظالم الصريح بمبادئ باريس؛

(ب) جعل ديوان المظالم آلية وطنية للحماية في إطار البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب عندما تصدق عليه هايتي.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والوضع الإنساني

١٠٦- الحق في الغذاء والأمن الغذائي:

(أ) مواصلة برنامج مكافحة الجوع وسوء التغذية (آبا غرانغو)؛

(ب) دعم عمليات إنعاش الزراعة عن طريقة برامج المساعدة التقنية الهادفة إلى تيسير سبل تسويق المنتجات الغذائية في الأسواق المحلية والدولية؛

(ج) تعزيز برامج الحد من المخاطر الطبيعية وحماية أكثر الناس عرضة لها؛

(د) الاستعانة بخبرة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء.

١٠٧- الحق في التعليم:

الاستمرار في تحسين نظام التعليم، خاصة بتشييد أبنية مدرسية ملائمة، وتقليص عدد التلاميذ في كل فصل، والإمداد بالمواد التربوية المناسبة، وتجويد تكوين المعلمين، وزيادة عدد المدارس الحكومية.

١٠٨- الحق في الرعاية الصحية والمسائل المتعلقة بالكوليرا:

(أ) تحسين نظام الصحة الهايتي، لا سيما بزيادة الميزانية وإعادة مجانية الخدمات الصحية؛

(ب) تأمين المساعدة الدولية لمكافحة انتشار وباء الكوليرا؛

(ج) إلقاء الضوء على أسباب ظهور وباء الكوليرا المفاجئ وتلبيـــة طلبـــات التعويض المحتملة من الضحايا أو أسرهم.

١٠٩- الوضع في المخيمات:

(أ) الاستعانة مجدداً بكفاءات المقررة الخاصة المعنية بالسكن اللائق والمقـــرر الخاص المعني بالمشردين داخلياً كي يضعا خبرتيهما وتجربتيهما رهن تصرف حكومة هايتي؛

(ب) إعداد دراسة لتحليل وضع الأشخاص الذين غادروا المخيمات؛

(ج) مكافحة أعمال العنف الجنساني والاستغلال الجنسي في المخيمات بمتابعة الحالات المسجلة، وإتاحة سبل تلقي الخدمات المطلوبة، وتحسين عملية تجميع الشكاوى، ومعاقبة الجناة.

الحماية الدولية

١١٠- (أ) إنشاء لجنة مشتركة بين الوزارات معنية بسيادة القانون تحـــت ســـلطة مندوب من تلك الوزارات يتبع مباشرة رئيس الوزراء، أو نائب لرئيس الوزراء، للتأكد من أن جميع الوزارات، بما فيها الوزارات المعنية بالشؤون الاجتماعية، تلزم إداراتها بالعمل على إعمال سيادة القانون؛

(ب) تعزيز عمل ديوان المظالم لتوفير الحماية من سوء الإدارة والتعـــسف في استعمال القانون، في كل أنحاء البلاد؛

(ج) تعزيز مديرية الدفاع المدني المكلفة بتحسين تنسيق خطط الطوارئ؛

(د) إنشاء مكتب لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقـــوق الإنـــسان في بور – أو – برانس كي يحل تدريجياً محل فرع حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمـــم المتحدة في هايتي.